

دور السياسات الزراعية في تأمين الاكتفاء الغذائي المستدام وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الاقتصاد الجزائري

أ. سفيان حنان / جامعة سطيف 01 / mary_sefiane@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 02 / 02 / 2016 تاريخ القبول: 08 / 05 / 2016 تاريخ النشر: 30 / 06 / 2016

Résumé	الملخص
La sécurité alimentaire constitue à l'heure actuelle l'un des défis les plus importants auquel font face les pays en développement, notamment l'Algérie, où la sécurité alimentaire demeure un enjeu majeur pour la stabilité de l'Etat dans tous les domaines (social, économique et politique). L'agriculture est le premier secteur de l'économie sur lequel repose la réalisation des objectifs stratégiques, en matière de sécurité alimentaire. Dans la perspective d'un développement durable qui a, parmi ses objectifs, la réalisation de la sécurité alimentaire durable, la mise en œuvre intégrale des politiques agricoles et de développement rural durable est primordiale en assurant une exploitation rationnelle des ressources naturelles, la préservation de l'environnement, la lutte contre la pollution, l'équité sociale et la garantie des droits et de prise en charge des besoins des générations futures. En Algérie, ce nouveau contexte est marqué par la conception et la mise en œuvre d'un ensemble de politiques et programmes, qui concourent à la réalisation d'un niveau d'autosuffisance alimentaire. Le plan national de développement agricole élaboré en 2000 (PNDA), le plan national du développement agricole et rural mis en œuvre en 2003 (PNDAR), la stratégie nationale de développement rural durable (SNDRD) et la politique du renouveau rural et agricole de 2006 (PRRA), représentent les efforts et moyens consentis par l'Algérie, pendant la dernière décennie (2000-2010), pour réaliser la sécurité alimentaire nationale. Mots clés : développement durable, autosuffisance alimentaire, développement agricole, développement rural durable, économie algérienne.	يشكل الأمن الغذائي في وقتنا الحاضر أحد أهم التحديات التي تواجه الدول خاصة الدول النامية منها (وبالخصوص الجزائر)، إذ أصبح تحقيقه يشكل رهان وتحدي للدول وذلك على جميع الميادين والأصعدة؛ السياسية والاقتصادية والاجتماعية... الخ، وتعتبر الزراعة من أهم ركائز الاقتصاد لأي دولة من دول العالم، وذلك لأهمية أهدافها الإستراتيجية وعلى وجه التحديد تحقيق الاكتفاء الغذائي الذاتي (الأمن الغذائي بمفهوم أعم وأشمل) خاصة مع ظهور التنمية المستدامة مما يستدعي تحقيق أمان غذائي مستدام، وعليه تعتبر كل من الزراعة والتنمية الريفية المستدامة الطريق المؤدي لتحقيق الاكتفاء الغذائي المستدام، وذلك بطريقة تضمن الاستهلاك الرشيد للموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة من التلوث وتحقيق العدالة الاجتماعية، والمحافظة على احتياجات وحقوق الأجيال القادمة. وعليه لا يمكن الفصل بين التنمية الزراعية والتنمية الريفية فكل واحدة منهما مكمل للآخرى، ويهدفان لتحقيق نفس الأهداف. وسعى لتحقيق هذه المبادئ والأهداف اتبعت الجزائر عدة سياسات في المجال الزراعي والريفي على حد سواء وذلك سعيا لتحقيق تنمية زراعية مستدامة وبالتالي الوصول إلى أمن غذائي مستدام، وتتمثل السياسات والبرامج المتبعة في الجزائر فيما يلي: المخطط الوطني للتنمية الريفية والزراعية سنة 2000، والإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة سنة 2004، وأخيرا سياسة التجديد الريفي والفلاحي. الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، الاكتفاء الغذائي المستدام، التنمية الزراعية والريفية المستدامة، الاقتصاد الجزائري.

المقدمة



يعتبر القطاع الزراعي أحد أهم القطاعات الاقتصادية لجميع دول العالم بما فيها الجزائر، وتعتبر المرحلة الراهنة من أصعب المراحل التي تمر بها الدول النامية نظرا لعدم قدرة الإنتاج الزراعي على تلبية حاجيات السكان المتزايدة، لذا تسعى كل دولة لوضع السياسة الكفيلة بتحقيقه.

ولقد رافق تجسيد هذه السياسات آثار سلبية كتلوث البيئة واستنزاف الثروات الطبيعية خاصة الناضبة منها، بالإضافة إلى الاستخدام المكثف لكل من الأسمدة والمبيدات الكيماوية، مما أدى إلى ظهور اتجاهات

تدعو لإتباع سياسات سليمة وآمنة وهو ما تجسد في مصطلح الزراعة المستدامة.

ومع ظهور الزراعة المستدامة، أجبرت الدول على إتباع سياسات زراعية مستدامة للتقليل من الآثار السلبية التي خلفتها السياسات الزراعية السابقة وبالتالي توفير غذاء صحي وآمن. مما سبق تطرح الإشكالية التالية:

ما هو الدور الذي تلعبه السياسات الزراعية المتبعة في الجزائر في تأمين الاكتفاء الغذائي المستدام من جهة وفي تحقيق التنمية الزراعية المستدامة من جهة أخرى؟ وما تأثير ذلك على الاقتصاد الجزائري؟

وينبثق عن هذا التساؤل عدة أسئلة فرعية تتمثل في:

- 1- ما المقصود بالاكتفاء الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة؟
- 2- ما هي السياسات الزراعية المستدامة المتبعة في الجزائر؟
- 3- ما هي النتائج التي حققتها السياسات الزراعية المستدامة المتبعة على الاقتصاد الجزائري؟

الفرضيات

- 1- وضعت الجزائر مجموعة من السياسات الزراعية التي تحاول تنمية القطاع الزراعي تنمية مستدامة، وبالتالي تأمين الاكتفاء الغذائي المستدام.
- 2- السياسات الزراعية المستدامة المتبعة في الجزائر لم تنجح في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والاكتفاء الغذائي الذاتي وبالتالي لم تحقق الأمن الغذائي للسكان.

المنهج المتبع في الدراسة

للقوف على هذا الموضوع سوف نعتمد على المنهج التحليلي والمنهج الوصفي على حد سواء عند استعراض الأحداث الاقتصادية المتعلقة بالإنتاج، الاستهلاك والتجارة الخارجية، كما سيتم الاعتماد على المنهج التاريخي في دراسة مراحل تطور بعض المصطلحات وظهورها (التنمية المستدامة والأمن الغذائي)، بالإضافة إلى سرد بعض الأحداث والتطورات التي مست القطاع الزراعي الجزائري. كما اعتمدنا على المنهج الإحصائي لتحليل المعطيات والنتائج العددية التي حققتها السياسات الزراعية.

I. مفهوم الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة

I-1 مفهوم الأمن الغذائي المستدام

مشكلة الغذاء وتوفير الأمن الغذائي من أبرز المشكلات التي تواجه العالم المعاصر، وهي لا تقل حدة من حيث الخطورة عن المشاكل السياسية والعسكرية، إن لم تزد عليها.

- التعريف الشائع للأمن الغذائي هو: حصول جميع الناس في جميع الأوقات على غذاء كاف من أجل حياة حافلة بالصحة والنشاط⁽¹⁾.

- الأمن الغذائي هو: قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين على المدى البعيد والقريب كما ونوعا وبالأسعار التي تتناسب مع دخولهم⁽²⁾.

- الأمن الغذائي: يقصد به الحالة التي يتحقق عندها الاكتفاء الذاتي من الغذاء محليا⁽³⁾.

يقصد من هذا المفهوم قدرة الدولة على توفير الغذاء للسكان محليا -بواسطة الإنتاج المحلي- وبالتالي إشباع احتياجاتهم الغذائية في المواعيد التي تطلب فيها تلك المواد.

❖ وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم الأمن الغذائي ينبغي أن يؤسس على ثلاثة مرتكزات⁽⁴⁾:

- وفرة السلع الغذائية.
 - وجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم.
 - أن تكون أسعار السلع في تناول المواطنين.
- جاء في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 46 المادة 3 المؤرخة في 10 أوت 2008 تعريف للأمن الغذائي كما يلي⁽⁵⁾: يقصد بالأمن الغذائي: هو حصول ووصول كل شخص بسهولة وبصفة منتظمة إلى غذاء سليم وكاف يسمح له بالتمتع بحياة نشيطة.
- من هذا التعريف يتبين لنا أن الأمن الغذائي يعني كل شخص له الحق في الغذاء والحصول عليه في الوقت المناسب مما يسمح له بالتمتع بحياته.
- ما يعاب على هذا التعريف أنه لم يبين لنا كيفية الحصول عليه، وكما نعلم أن معظم الدول النامية وبما فيها الجزائر تابعة غذائيا وهذا الأخير وحده يعتبر مشكلة قائمة بحد ذاتها.
- الأمن الغذائي المستدام:

الاستدامة كتعريف تعني: استجابة التنوع الحيوي بجميع عناصره ليقابل متطلبات السكان، كاستخدام الموارد لتحقيق التنمية الكاملة أو الشاملة وإنجاز المستويات العالية من المعيشة، في الوقت نفسه يشمل اصطلاح الاستدامة صيانة الموارد الحية، وإنتاجيتها لكل من الأجيال الحالية والمستقبلية⁽⁶⁾.

في ضوء التعريف السابق يمكن تحقيق الأمن الغذائي المستدام في أي إقليم أو في أي دولة، عادة بضمان ثلاثة عوامل أساسية هي: استدامة الموارد الطبيعية (الأرض والمياه)؛ استدامة التنوع الحيوي (الموارد النباتية والحيوانية والكائنات الدقيقة)؛ والزيادة السكانية المناسبة⁽⁷⁾.

I-2 مفهوم التنمية الزراعية المستدامة.

توجد تعريفات كثيرة للتنمية الزراعية المستدامة (المتواصلة، المستمرة) وسوف نتناول عدة تعاريف لإزالة اللبس على هذا المفهوم.

- يعرف مركز النظم الزراعية المتكاملة * (CIAS) الزراعة المستدامة على أنها:

النظم المزرعية والسياسات الحكومية التي من شأنها تنمية وتطوير التأثيرات الإيجابية الطويلة الأجل لما يلي: الأريحية الزراعية، الجودة البيئية، كفاية الغذاء وجودته، القدرة على الشراء، وزيادة حيوية الأسر الريفية والمجتمع الزراعي⁽⁸⁾.

- وقد عرفت منظمة الأغذية والزراعة الدولية عام 1988 التنمية الزراعية المستدامة على أنها: "إدارة وصيانة الموارد الطبيعية الأساسية بحيث تضمن المؤسسات والتقنيات المتطلبات الإنسانية الحالية والمستقبلية، إن مثل إستراتيجية كهذه يجب أن تعمل على صيانة موارد الأرض والمياه و الموارد الوراثية النباتية كما يجب أن تكون مقبولة تقنيا واقتصاديا من المجتمع"⁽⁹⁾.

- تعرف التنمية الزراعية المستدامة بأنها: لإدارة الناجحة للموارد الزراعية للوفاء بالاحتياجات المتغيرة للإنسان مع المحافظة على نوعية البيئة أو تحسينها وصيانة الموارد الطبيعية⁽¹⁰⁾.

- وتعرف التنمية الزراعية المستدامة أيضا على أنها: التنمية ذات القدرة على الاستقرار والاستمرار والاستدامة من حيث استخدامها للموارد الطبيعية المتاحة والتي تتخذ من التوازن البيئي محورا ضابطا

لها، بهدف رفع مستوى المعيشة من جميع جوانبه مع تنظيم الموارد البيئية والعمل على تنميتها والحفاظ على القدرة الإنتاجية للموارد الزراعية المتاحة كحق للأجيال القادمة⁽¹¹⁾.
إذن فالزراعة المستدامة لا بد أن تؤسس على نظم مزرعية تتصف بالقدرة على المحافظة على إنتاجيتها وعلى فائدتها للمجتمع إلى ما لا نهاية، وأن تؤسس هذه النظم المزرعية على المدى الطويل. يجب أن تكون منتجة ومربحة وإلا فلن تتواصل اقتصاديا.

II. السياسات الزراعية الجزائرية الجديدة (1999-2012)

تعتبر الجزائر واحدة من الدول التي تولي اهتماما كبيرا بالجانب التنموي لاقتصادها، مركزة في ذلك على قطاعاتها الحيوية، والقطاع الزراعي يعتبر من أهم هذه القطاعات، فمنذ سنة 2000 اعتمدت مخططات وسياسات زراعية رغبة منها لبلوغ التنمية الزراعية المستدامة من جهة ومن جهة أخرى توفير الغذاء الكافي والأمن للسكان.

II-1- البرنامج (المخطط) الوطني للتنمية الفلاحية (سياسة الإعانة للفروع) سنة 2000

يهدف البرنامج المسطر للتنمية الفلاحية إلى تحسين مردودية القطاع الزراعي حيث قامت الدولة بعدة آليات تمحورت في برامج تنموية على شكل دعم وتطوير الإنتاج الزراعي من أهمها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

حيث أصدرت وزارة الفلاحة مقرر رقم 000599 المؤرخ في جويلية 2000 محدد شروط التأهيل من دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وكذا كيفية دعم الإعانات.

II-1-1- طرق ومناهج تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

يذكر المنشور 332 المؤرخ في 18 جويلية 2000 بالمناهج المقترحة وتدابير تنفيذ المخطط، وبشكل ذلك بمعية نصوص أخرى (مراسيم، مقررات، قرارات، تعليمات)، المسيرة للصندوق الوطني لضبط والتنمية الفلاحية وصندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز وصندوق تطوير حماية الصحة الحيوانية والنباتية وأيضا القواعد المتعلقة بالبرنامج الوطني للتشجير (PNR)، الإطار الذي يرجع إليه لتنفيذ برنامج التنمية الفلاحية، لبلوغ الأهداف المحددة، فإن وزارة الفلاحة تعمل على تطوير عمليات تأطير وتنشيط البرامج عبر ما يلي:

دعم تطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية في مختلف فروعها⁽¹²⁾؛

- برنامج تكييف أنظمة الإنتاج؛
- برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز؛
- البرنامج الوطني للتشجير؛
- برنامج التشغيل الريفي؛
- استصلاح الأراضي بالجنوب؛
- برنامج إنعاش الإنتاج؛
- برنامج صغار المستثمرين؛
- برنامج تنمية وحماية مناطق السهوب؛
- الملاحظ هو أن هذه البرامج تنقسم إلى قسمين الأول موجه لتحسين مستوى وعصرنة المستثمرات، والثاني موجه لحماية وتنمية المحيط الطبيعي، كما يلي:
- أربعة برامج موجهة لتحسين مستوى وعصرنة المستثمرات الفلاحية وتربية المواشي وهي تنفرع إلى:
- برنامج تكييف وتحويل أنظمة الإنتاج.
- برنامج تكثيف الإنتاج وتحسين الإنتاجية.
- برنامج تثمين المنتوجات الفلاحية (كالمحافظة على المنتوجات الزراعية وتحويلها، تخزينها وتسويقها...الخ).
- برنامج تدعيم الاستثمار على مستوى المستثمرات الفلاحية (من أجل تنويع وتحسين الخدمات للفلاحين خاصة الشبان حاملي الشهادات الجامعية أو المكونين في القطاع، أو من لهم قدرات للعمل في القطاع...الخ).
- خمس برامج موجهة لحماية وتنمية المحيط الطبيعي وإنشاء مناصب عمل، وهي كما يلي:

- البرنامج الوطني للتشجير.
- برنامج التشغيل الريفي.
- برنامج إعادة الاعتبار للأراضي.
- برنامج حماية وتنمية المناطق السهلية.
- برنامج حماية وتنمية الواحات.

II-2- الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة سنة 2004

II-2-1- محاور الإستراتيجية: تتكون الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة من أربع محاور وهي⁽¹³⁾:

- أ- إنشاء الشراكات المحلية والتكامل بين القطاعات المتعددة في المناطق الريفية؛
- ب- الدعم من أجل تعزيز وتنفيذ العديد من الأنشطة الاقتصادية المبتكرة؛
- ج- التنمية المتوازنة والإدارة المستدامة للموارد والتراث في المناطق الريفية؛
- د- التأزر الاجتماعي والاقتصادي وتنسيق الإجراءات؛

II-2-2- أدوات الإستراتيجية

يجب أن تعتمد الإستراتيجية أدوات لتنفيذها، والتي يمكن أن تجعل من العملية أداة للتدخل وفي هذا السياق فإن مشروع التوعية من أجل التنمية الريفية تلعب دور توحيد لتحقيق المشاركة الشعبية في عمليات التنمية، وتتمثل فيما يلي⁽¹⁴⁾:

- أ- تسيير المشاريع المحلية؛
- ب- آليات التشاور واتخاذ القرار؛
- ج- كيفية تمويل الأنشطة في المناطق الريفية⁽¹⁵⁾؛
- د- أدوات البرمجة وتنمية المناطق الريفية؛
- هـ- نظم الرصد والمراجعة ودعم اتخاذ القرار؛
- و- التنظيمات التشريعية؛

II-3- سياسة التجديد الفلاحي والريفي (2008 و2010-2014):

شرع في تنفيذ سياسة التجديد الزراعي والريفي من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في عام 2008، أساس هذه السياسة يتمحور حول تحقيق توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي لضمان السيادة الوطنية والتماسك الاجتماعي.

تهدف هذه السياسة إلى إعادة تنظيم مختلف أجهزة التأطير الموجودة عن طريق تثمين التجارب ومواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها الوضع الدولي⁽¹⁶⁾.

سياسة التجديد الفلاحي والريفي تهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي الوطني، وأعرب عن هذا الخيار الاستراتيجي في توجيهات 14 سبتمبر 2009، والذي أكد عليه رسميا من جديد في المؤتمر الوطني للتجديد الفلاحي والريفي في 28 فيفري 2009 في بسكرة، الهدف هو الحد من مواطن الضعف بين القطاع العام والخاص من خلال إشراك أصحاب المصلحة القوية وظهور الحكم الجديد في السياسات الزراعية، وذلك من خلال دعم⁽¹⁷⁾:

- الزيادة في الإنتاج المحلي في السلع الاستهلاكية العامة (الحليب، القمح،....) لتغطية 75 بالمائة من الاحتياجات.
- التحديث ونشر التقدم التكنولوجي في المزرعة (تكييف الري، التسميد والميكنة).
- تحديث وتنظيم شبكات تجميع وتسويق الإنتاج المحلي وتوفير المدخلات والخدمات الزراعية.
- تعميم وتمديد شبكات الري الزراعي لـ 1.6 مليون هكتار بحلول عام 2014.
- تطوير القدرات الوطنية لتحقيق الاكتفاء الذاتي في تغطية الاحتياجات من البذور والمواشي.
- التنمية المتوازنة والمتناغمة والمستدامة للمناطق الريفية.

III. نتائج السياسة الزراعية المستدامة على الإقتصاد الجزائري

والآن وبعد مرور ما يقارب عشرة سنوات على تطبيق البرنامج الوطني للتنمية الريفية 2000، وإستراتيجية التنمية الريفية المستدامة 2000، ثم برنامج التجديد الريفي والزراعي في سنة 2008، سوف نسلط الضوء على النتائج التي وصلت إليها هذه المخططات وما مدى نجاحها في بلوغ الأهداف المرجوة منها خاصة فيما يتعلق بالإنتاج الزراعي.

III-1- النتائج على مستوى تنظيم القطاع الزراعي.

يعتبر من كل التمويل والقانون العقاري أحد أهم العناصر الضرورية لإنجاح التنمية الزراعية، نظرا لما لهما من دور كبير في تحقيقها وتطويرها وبالتالي في نجاحها، في هذا المبحث سوف نتطرق لكل من التمويل الفلاحي والقانون العقاري في الجزائر وذلك بالتركيز على الفترة الأخيرة.

III-1-1- تمويل القطاع الفلاحي في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية

تتم تغطية تكاليف الاستثمار الفلاحي عن طريق قروض مقدمة من طرف هيئات مخصصة وهي:

III-1-1-1- الصناديق

أ- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA

أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000 وهو يدعم الاستثمارات في إطار الفروع وحماية مداخل الفلاحين وتمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة كما يشجع المستثمرين على استغلال الموارد الطبيعية وتحسين تقنيات الإنتاج.

ب- الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA

تم إنشاء الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي منذ 1972، وأعيد تأسيسه بموجب عقد توثيقي بتاريخ 21 جويلية 1998.

ج- صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز FMVTC

الصادر عن قانون المالية لسنة 1998 لتدعيم تطبيق برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز والذي يهدف إلى توسيع المساحات الزراعية المستغلة SAU، خلق مناصب شغل وخلق مراكز حيوية. ولقد كان هذا الصندوق محل تدابير خاصة تهدف إلى تنشيط استعماله عبر الشركة المعروفة باسم " العامة للامتيازات الفلاحية"، ففي عام 2006 تم تأهيل المستثمرات الفلاحية، حيث استفادت 27.968 مستثمرة من الدعم عن طريق صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز⁽¹⁸⁾.

III-1-1-2- البنوك

أ- بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

تم تأسيس بنك الفلاحة والتنمية الريفية في 13 مارس 1982 بمقتضى المرسوم رقم 82-206 حيث كان تأسيسه تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، بهدف تنمية القطاع الفلاحي والتنمية الريفية فيعتبر بذلك أول بنك في الجزائر.

ب- القرض الفلاحي

القرض الفلاحي الذي كان غيابه يعد من معوقات الاستثمار، انطلق عمليا مع بداية الموسم الفلاحي 2001-2000.

ج- قرض الرفيق

قررت الحكومة من أجل تعزيز ودعم مختلف مكونات إحياء الزراعة والإقتصاد الريفي، إنتاج منتج مصرفي يسمى الرفيق في 10 أوت 2008 والذي ينص عليه القانون التكميلي لميزانية 2008. في 10 أوت 2008 دخل قرض أرفيق RFIG حيز التنفيذ، وهو قرض تمنحه بنوك متعاقدة مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية (وتتمثل هذه البنوك في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR والبنك الوطني الجزائري BNA)، يتميز هذا القرض بـ 0 بالمائة فوائد أي الفوائد تتكفل بها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، أما مدته فهي سنة واحدة ممددة بستة أشهر في حالة القوة القاهرة⁽¹⁹⁾. في حالة عدم السداد يفقد حق الحصول على سداد الفائدة من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والقدرة على الاستفادة من الائتمان مرة أخرى.

III-1-2- القانون العقاري

يعتبر القانون العقاري من الوسائل الهامة للنهوض بالقطاع الزراعي وتنظيمه، لذا شهدت الجزائر مجموعة من القوانين العقارية منذ 1-2-3-1- القانون رقم 19-87 قانون رقم 19-87 المتضمن إعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية يختلف في جوهره وأهدافه عن بقية الإصلاحات التي عرفها القطاع الفلاحي، كونه يعبر عن عملية خوصصة غير معلنة.

أ- محتوى قانون رقم 19-87:

تعريف المستثمرة الفلاحية: عرفت الحكومة أثناء عرضها لمشروع القانون رقم 19-87 أمام المجلس الوطني الشعبي، مصطلح المستثمرة على أنها تعني "إيجاد وسائل جديدة لاستغلال، لأن الهدف من هذا التنظيم هو إضفاء قيمة على الوحدة الفلاحية حيث لا تكتفي باستعمال الوسائل الموجودة، بل تزيد من قيمة وسائل الإنتاج وتحرض المنتجين على الاستثمار بتوظيف أموالهم وفوائدهم من الربح للنهوض بهذا القطاع الحيوي في الاقتصاد الوطني⁽²⁰⁾.

إن إعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية بمقتضى القانون 19-87 يمثل نقلة نوعية في مسار الإصلاحات التي عرفها القطاع الزراعي منذ الاستقلال، إذ عرف خلال الإصلاحات السابقة تمسك الدولة بالقطاع بكامله، حيث كانت تمارس كامل سلطتها على هذا القطاع وتوجيهه حسب توجهاتها الإيديولوجية بينما هذا الإصلاح المتضمن ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأموال الوطنية يعكس إرادة الدولة في خوصصة القطاع الزراعي ومنح فرصة بشكل أكبر للقطاع الخاص في مجال الاستغلال والاستثمار الزراعي، حيث عجزت الدولة على ضمان استغلال أراضي القطاع العمومي وحمايتها وبذلك فإن الدولة تتنازل عن كافة حقوقها العينية في القطاع الزراعي العمومي، ويتم نقلها إلى المنتجين الفلاحين الذين يستغلون هذه المزارع، باستثناء الأرض التي تبقى ملكا للدولة فهي تملك حق الرقابة فيها وذلك مقابل دفعهم مبلغ نقدي تحدد قيمته حسب قانون 19-87 بموجبه تمنح الدولة حق الانتفاع الدائم للفلاحين مقابل دفع إتاوة⁽²¹⁾.

III-1-2-2- قانون رقم 25-90:

عاش القطاع الزراعي الجزائري العديد من التجارب التي كان لها أثر سلبي على تطور القطاع، ونظرا لسلبيات ونقائص القانون رقم 19-87 التي لم تسمح ببلوغ الأهداف المرجوة، ومن أجل تدارك تلك الثغرات جاء قانون رقم 25-90 المتضمن التوجيه العقاري.

أ- دوافع قانون التوجيه العقاري

إن قانون 25-90 المتضمن التوجيه العقاري، جاء إثر النتائج السلبية التي تم تحقيقها بعد سنتين من إعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية من خلال القانون 19-87، وتتمثل أهم الدوافع التي أدت بالسلطة إلى مباشرة هذا الإصلاح الجزئي والمتم لإصلاح 19-87 فيما يلي⁽²²⁾:

- بقاء العديد من المساحات الزراعية دون استغلال غير كامل بسبب الإهمال واللامبالاة من طرف المستفيدين من المستثمرات الفلاحية.
- عدم تحقيق قانون 19-87 معظم الأهداف التي سطرته الدولة عند إصدارها لهذا القانون إذ بقيت عبارة عن مساعي بعيدة المنال عن الزراعة الجزائرية.
- الفهم الخاطئ للمستفيدين لنص المادة 43 والمتعلق بمفهوم الحرية واستخدامها.
- عدم التزام مصالح الفلاحة بتطبيق نص المادة 43، إذ حدثت العديد من التجاوزات التي كانت في شكل تدخلات مباشرة وغير مباشرة في تكوين وإدارة المستثمرات الفلاحية.
- التقسيمات غير الرسمية للمستثمرات الفلاحية الجماعية التي أدت إلى تجزئة العقار الفلاحي إلى مساحات صغيرة وصلت إلى أقل من 10 هكتار وهذا كان عائقا أمام الزراعات الإستراتيجية التي تتطلب مساحات متوسطة وكبيرة.

ب- أهداف قانون التوجيه العقاري.

- المتأمل لمضمون هذا القانون يدرك أنه يهدف إلى تحقيق الغايات التالية⁽²³⁾:
- تحديد وتضييق الأملاك العقارية العمومية والخاصة وضبط إجراءات استغلالها والتعامل معها.
- حماية المستثمرات الفلاحية الواقعة في أراضي خصبة جدا أو خصبة ولا يسمح بالبناء عليها بعد الحصول على رخصة حسب الشروط التي تحددها الأحكام التشريعية المتعلقة بالتعمير وحق البناء.

- وقف عمليات تحويل الأراضي الزراعية عن طابعها الفلاحي، إذ توكل هذه المهمة للقانون حيث يكون الوحيد الذي يرخص تحويل الأراضي الفلاحية إلى صنف الأراضي القابلة للتعمير⁽²⁴⁾.
- وضع جميع الأراضي الفلاحية حيز الاستغلال وضمان الاستثمار الفعلي والمباشر فيها نظرا لأهمية الأرض ومكانتها بالنسبة للقطاع الزراعي.
- يتوجب على كل مالك لعقار استغلال أرضه. إذ يعد هذا القانون الأراضي الزراعية غير المستثمرة على أنها "كل قطعة أرض فلاحية بشهرة علنية أنها لم تستغل استغلالا فعليا مدة موسمين فلاحين متعاقبين على الأقل"⁽²⁵⁾.

III-2-1-3- القانون رقم 10-03:

القانون رقم 10-03 المؤرخ في 15 أوت 2010 المحدد لشروط وطرق استغلال الأراضي الفلاحية التابعة لأمالك الدولة الصادر في الجريدة الرسمية رقم 46 المؤرخة في 18 أوت 2010 الموافق لـ 8 رمضان 1431، يعتبر هذا القانون امتدادا لقانون الفلاحة التوجيهي 2007، المحدد لمدة استغلال الأراضي بـ 40 سنة قابلة للتجديد، هذا القانون خاص بالأراضي التابعة لأمالك الدولة التي حددها قانون 1987 أو التي تبلغ مساحتها 5.2 مليون هكتار موزعة على 100000 مستثمرة فلاحية و 218000 مستغل. كما تبين شروط وكيفيات منح الامتياز والنظام القانوني للمستثمرين القانونية... الخ.

III-2-2- النتائج على مستوى الإنتاج الزراعي

تسعى السياسات الزراعية دائما لرفع وزيادة الإنتاج الزراعي، إذ يعتبر هذا الأخير أحد أهم أهدافها، وكلما ارتفعت نسبته نستطيع الحكم على السياسة الزراعية بنجاحها والعكس صحيح، فالإنتاج الزراعي مؤشر هام لنجاح أو فشل السياسات الزراعية.

III-2-1- الإنتاج النباتي

أ- الأثر على التركيب المحصولي

نقصد بها تطور أو نقص المساحة المحصولية للمنتجات الزراعية، والجدول الموالي يوضح المساحة المحصولية خلال الفترة الممتدة ما بين 1999 و 2012.

الجدول رقم (01): التغيرات في التركيب المحصولي للإنتاج النباتي على مستوى الجزائر خلال الفترة 1999-2012
الوحدة: هكتار

السنوات	الحبوب الشتوية	الحبوب الصيفية	المحاصيل العلفية	البقول	المحاصيل الصناعية	الخضر
2012	3.175.919	229	685.580	67.448	21.219	393.594
2011	1.484.843	395	760.617	61.211	27.468	363.549
2009	2.873.219	394	721.554	63.510	20.590	354.093
2006	2.671.140	811	777.542	66.866	20.555	372.096
2005	2.349.619	709	628.889	69.240	31.274	363.030
2004	3.000.000	410	637.223	72.063	39.164	345.558
2003	2.900.820	570	571.810	68.010	37.920	320.100
2002	1.844.460	450	401.310	62.160	35.720	290.690
2001	2.401.800	600	386.210	59.470	35.760	277.400
2000	1.056.860	550	479.380	63.140	39.550	174.930
1999	1.888.350	260	537.980	72.410	47.700	275.450

Source: ministère de l'agriculture et du développement rural, statistiques agricoles, 1999-2012.

الملاحظ من الجدول هو أن الأراضي المخصصة للحبوب الشتوية في تطور مستمر، إذ وصلت إلى 3.175.919 هكتار سنة 2012 بعدما كانت في سنة 1999 حوالي 1.888.350 هكتار، وهذا يدل على أن الأراضي المخصصة للحبوب الشتوية تضاعفت مساحتها إلى ضعفين تقريبا خلال العشرية الأخيرة، وما قيل عن الحبوب الشتوية يقال عن المحاصيل العلفية والخضروات.

أما فيما يخص الحبوب الصيفية فتتميز الأراضي المخصص لها بالتذبذب من سنة لأخرى، حيث سجلت أعلى نسبة سنة 2006 بـ 811 هكتار لتتخفص إلى 229 هكتار سنة 2012، كذلك هو الحال بالنسبة للبقول والمحاصيل الصناعية.

يرجع سبب هذا الانخفاض إلى السياسة الزراعية الجديدة المتبعة في هذه المرحلة، فالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية غير برنامج تحويل نظام الإنتاج من زراعة الحبوب وتربية المواشي إلى غرس الأشجار المثمرة وذلك يهدف إلى التخلص من قيد الظروف الطبيعية الصعبة، كما نعلم أن الزراعة في الجزائر لا تزال تحت رحمة الظروف الطبيعية وبالتالي خاضعة لها وهو ما يفسر تذبذب الإنتاج الزراعي من فترة لأخرى.

جدول رقم (02): تطور الأراضي المخصصة للفواكه 1999 إلى 2012

الوحدة: هكتار

السنوات	الزيتون	الفواكه ذات النواة	التين	الحمضيات	أشجار النخيل	الكروم
2012	-	263.332	-	63.589	-	82.184
2011	-	268.033	-	64.016	-	86.665
2009	-	279.752	-	63.296	-	91.930
2006	263.352	162.796	49.859	45.859	154.372	75.187
2005	239.352	140.044	46.592	43.995	147.906	69.633
2004	226.337	120.402	45.920	43.560	136.774	62.532
2003	209.730	111.300	44.030	42.942	128.800	60.465
2002	190.550	101.430	39.830	42.250	120.830	54.160
2001	177.220	97.620	38.070	41.680	104.390	51.450
2000	168.080	95.120	36.000	41.380	101.820	51.010
1999	165.600	94.090	35.730	40.780	100.120	50.650

Source: ministère de l'agriculture et du développement rural, statistiques agricoles, 1999-2012.

الملاحظ في تطور الأراضي المخصصة للفواكه أن مساحة كل المحاصيل في تطور مستمر من سنة لأخرى، وهذا راجع (كما سبق وقلنا) إلى السياسة المتبعة خلال هذه الفترة، التي تشجع غرس الأشجار المثمرة، فمثلا كانت تبلغ مساحة الأراضي المخصصة للكروم سنة 1999 حوالي 50.650 هكتار لترتفع إلى 82.184 هكتار سنة 2012، وما قيل عن الكروم يقال على جميع الفواكه.

ب- الأثر على الإنتاج الكلي.

يعتبر أثر السياسات الزراعية على الإنتاج الكلي محصلة لأثرها على كل المساحات المحصولية من جانب والإنتاجية المحصولية من جانب آخر، ففي ما يتعلق بالمساحة المحصولية تعتبر بدورها محصلة لأثرين:

- الأول: هو التوسع الزراعي الأفقي الذي يسمح بزيادة المساحة المزروعة من المحاصيل المختلفة أفقيا.
- أما الثاني: فيتمثل في أثر السياسات على التركيب المحصولي والتغيرات فيه نتيجة للعوامل السعرية وغير السعرية.

جدول رقم (03): تطور الإنتاج النباتي من 1999 إلى 2012

الوحدة: قنطار

السنوات	الحبوب الشتوية	الحبوب الصيفية	المحاصيل العلفية	البقول	المحاصيل الصناعية	الخضر
2012	45.581.000	4.650	31.360.960	723.450	7.777.900	86.404.430
2011	61.227.000	9.632	30.373.045	642.890	3.999.863	72.912.950
2009	15.336.140	20.525	19.391.230	401.725	5.288.360	60.681.320
2007	35.978.580	40.490	23.832.100	500.830	2.688.920	55.242.790
2006	40.128.100	49.350	19.347.210	440.690	2.627.900	59.291.430
2005	35.250.465	23.870	19.500.000	471.060	5.246.015	59.265.500
2004	40.313.000	15.280	19.050.000	580.000	5.981.590	5.800.000
2003	42.643.740	15.880	12.845.770	577.480	4.440.490	49.088.610
2002	19.514.100	15.150	6.335.050	435.340	4.290.500	38.374.160
2001	26.575.280	16.420	8.080.000	384.360	4.749.210	33.622.030
2000	9.318.180	23.900	4.571.300	218.640	4.910.300	33.081.560
1999	20.200.000	5.910	8.820.470	394.650	6.075.970	33.158.300

Source: ministère de l'agriculture et du développement rural, statistiques agricoles, 1999-2012.

قفز إنتاج الحبوب الشتوية من 20.200.000 قنطار إلى 45.581.000 قنطار ما بين عامي 1999 و2010، أما إنتاج الحبوب الصيفية ف سجلت انخفاض من 5.910 عام 1999 إلى 4.650 عام 2012، إذن إنتاج الحبوب في سنة 2012 بـ 46 مليون قنطار بارتفاع قدر بـ 5.4 مليون قنطار (+13 بالمائة) مقارنة مع الأهداف المحددة في عقود النجاعة الخاصة بسنة 2012 والمقدرة بـ 40.5 مليون قنطار، 25 ولاية حققت نتائج مرتفعة مع الأهداف المسطرة في عقود النجاعة المخصصة لهذه الولايات، وتعتبر الولايات الثلاث حسب الترتيب: معسكر، تيارت وقالة الرائدة في إنتاج الحبوب⁽²⁶⁾، وسجلت أعلى نسبة في إنتاج الحبوب في سنة 2009 وقدر الإنتاج خلال هذه السنة بحوالي 62 مليون قنطار، كما سجلت نفس السنة أعلى نسبة من حيث المساحة المزروعة، ويمكن إرجاع أسباب هذا الارتفاع إلى عدة أسباب نذكر منها⁽²⁷⁾:

- الجهود المبذولة من الجهاز الفني والاقتصادي الوطني.
- العوامل الطبيعية وبالأخص الأمطار وكمياتها الموسمية الكافية مع التوزيع المنتظم.
- كما لعبت الإمكانيات المسخرة من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية لقطاع الحبوب دورا هاما.
- كما تبنت سياسة دعم المزارعين والتقليل من انشغالاتهم وتقديم التسهيلات اللازمة للنهوض بهذا القطاع الحيوي.

في حين تضاعف إنتاج البقول من 394.650 قنطار عام 1999 إلى 723.450 قنطار عام 2012. أما إنتاج الخضار فتضاعف بحوالي 3 أضعاف ما بين 1999 و2012 فقد قفز إنتاجه من 33.158.300 قنطار إلى 86.404.430 قنطار.

المحاصيل الصناعية، فيما يخص الطماطم الصناعية قدر إنتاجها سنة 2012 بـ 7.6 مليون قنطار، أي بنمو قدر بـ 2.4 مليون قنطار (+48 بالمائة) مقارنة مع الأهداف المحددة في عقود النجاعة لسنة 2012 والمقدرة بـ 5.1 مليون قنطار، مقارنة مع الأهداف المسطرة في عقود النجاعة حققت كل من ولايات: سكيكدة، قالة والطارف أكبر النتائج، أما بالنسبة للولايات التي لم تبلغ أهدافها نجد: سيدي بلعباس. الخضروات، قدر إنتاج البطاطا بـ 32.9 مليون قنطار أي بارتفاع قدره 7.9 مليون قنطار (+32 بالمائة) مقارنة مع الأهداف المحددة في عقود النجاعة لسنة 2012 والمقدرة بـ 25 مليون قنطار، توجد 35 ولاية حققت نتائج مرتفعة مقارنة مع الأهداف المسطرة في عقود النجاعة الخاصة بهذه الولايات، 5 ولايات برزت بشكل واضح هي عين الدفلى، الوادي، البويرة، معسكر ومستغانم، أما بالنسبة للولايات التي لم تبلغ أهدافها هناك 13 ولاية خاصة منها ولايتي سيدي بلعباس وسوق أهراس⁽²⁸⁾.

جدول رقم (04): تطور إنتاج الفواكه من 1999 إلى 2012
الوحدة: قنطار

السنوات	الزيتون	الفواكه ذات النواة	التين	الحمضيات	أشجار النخيل	الكروم
2012	3.112.520	12.330.600	1.237.630	7.881.110	6.447.410	5.605.620
2011	4.751.820	10.154.974	838.006	8.444.950	6.006.960	4.925.252
2009	2.540.670	9.226.510	787.350	6.973.665	5.527.650	4.019.915
2007	2.089.520	6.907.420	638.830	6.894.670	5.269.210	2.449.900
2006	2.647.330	9.809.810	919.270	6.803.450	4.921.880	3.980.180
2005	3.164.890	7.732.440	697.990	6.274.060	5.162.934	3.340.210
2004	4.688.000	6.190.600	649.400	6.091.110	4.426.000	2.839.000
2003	1.676.270	5.706.110	632.660	5.599.300	4.723.040	2.779.680
2002	1.919.260	5.031.490	606.940	5.194.590	4.184.270	2.343.970
2001	2.003.390	4.275.840	408.640	4.699.600	4.373.320	1.961.590
2000	2.171.120	3.980.110	543.260	4.326.350	3.656.160	2.038.010
1999	3.633.810	4.094.950	506.090	4.535.550	4.275.830	1.781.530

Source: ministère de l'agriculture et du développement rural, statistiques agricoles, 1999-2012.

من الجدول نلاحظ أن إنتاج الزيتون سجل انخفاضا طفيفا 3.633.810 قنطار عام 1999 إلى 3.112.520 قنطار عام 2012، أما إنتاج الفواكه فتضاعف بحوالي ثلاثة أضعاف من 4.094.950 قنطار إلى 12.330.600 قنطار ما بين عامي 1999 و2012، أما الكروم فقد تضاعف إنتاجه بخمسة

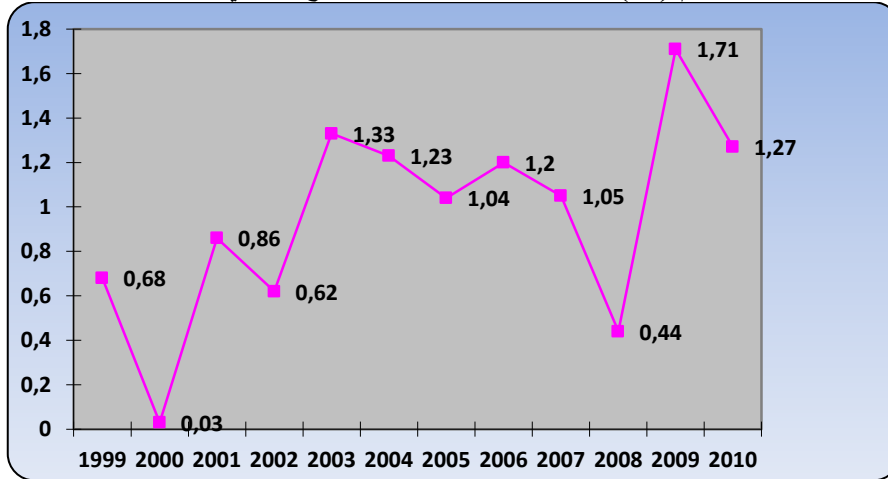
أضعاف فمن 1.781.530 قنطار عام 1999 إلى 5.605.620 عام 2012، كذلك سجل إنتاج كل من الحمضيات وأشجار النخيل ارتفاعا معتبرا خلال نفس الفترة.

فيما يخص التمور قدر إنتاجها سنة 2012 بـ 6.4 مليون قنطار بانخفاض قدر بـ 53121 قنطار مقارنة مع الأهداف المحددة في عقود النجاعة، هناك 8 ولايات من بين 16 ولاية حققت نتائج مرتفعة مقارنة مع الأهداف المسطرة في عقود النجاعة، الولايات التي تميزت بتحقيقها أكبر النتائج هي أدرار، تمنراست وبسكرة. أما بالنسبة للولايات التي لم تبلغ أهدافها يخص 8 ولايات الأخرى نجد خاصة كل من ولايات: الوادي، غرداية وورقلة.

على الرغم من التحسن الذي طرأ على مستوى الإنتاجية لبعض المحاصيل الزراعية في السنوات الأخيرة، إلا أنها تعتبر منخفضة وبصفة خاصة المحاصيل المطرية، كما أن هناك فجوة واسعة بين الإنتاجية الفعلية الراهنة لمساحات واسعة من الأراضي المزروعة والإنتاجية الممكنة لتلك الأراضي، لكن هل هذا الارتفاع في مستويات الإنتاج النباتي حقق الأمن الغذائي للسكان؟ فبالرغم من الارتفاع المعتبر في كثير من المحاصيل النباتية إلا أنها لم تحقق الأمن الغذائي للسكان الجزائريين ويرجع هذا بالدرجة الأولى إلى النمو الديمغرافي حيث بلغ عدد سكان الجزائر سنة 2012⁽²⁹⁾ حوالي 36 مليون نسمة.

نظرا لوجود عدة محاصيل نباتية سوف نختار محصول الحبوب لمعرفة ما مدى تطور نصيب الفرد الجزائري من الإنتاج المحلي فيما يخص الحبوب الشتوية، والشكل الموالي يوضح تطور نصيب الفرد من الحبوب الشتوية.

شكل رقم (01): تطور نصيب الفرد من الإنتاج المحلي للحبوب



المصدر: من إعداد الباحثة، بناء على معطيات الجدول رقم (03).

الملاحظ هو انخفاض نصيب الفرد من الحبوب حيث سجلت أعلى نسبة سنة 2009 حيث وصل نصيب الفرد إلى 1.71 قنطار، أما أدنى نسبة فسجلت سنة 2000 حيث بلغت 0.03 قنطار للفرد، كما تتميز هذه النسب بالتذبذب وذلك نظرا لتذبذب الإنتاج النباتي من جهة ومن جهة أخرى النمو السكاني، هذا ما يفسر لنا عجز الإنتاج المحلي على تحقيق الاكتفاء الغذائي الذاتي وبالتالي اللجوء للاستيراد من الخارج، حيث تعتبر الجزائر أحد خمسة دول الأولى عالميا المستوردة للقمح، وما قيل عن الحبوب يقال على باقي المنتجات النباتية.

ج- الأثر على الإنتاجية الزراعية.

تعتبر إنتاجية الأراضي الزراعية في الجزائر متدنية، وذلك في معظم المحاصيل الزراعية نظرا لتباين متوسط الغلة في الزراعة المطرية والمروية كمحصلة للتفاوت في أساليب الزراعة والمعرفة واستخدام الحزم التقنية، وتتصدر مجموعة الحبوب هذه الظاهرة، وهي المجموعة الأكثر أهمية من حيث المساحة التي تشغلها وقيمتها الاقتصادية والغذائية والإستراتيجية.

جدول رقم (05): إنتاجية الهكتار (تطور عوائد الإنتاج النباتي) خلال 1999-2011
الوحدة: قنطار/هكتار

السنوات	الحبوب الشتوية	الحبوب الصيفية	المحاصيل العلفية	البقول	المحاصيل الصناعية	الخضر
2011	16.5	42.1	44.3	9.5	188.5	185.2
2009	10.3	52.0	25.5	6.6	192.5	166.9
2007	12.5	102.8	33.0	7.9	130.6	156.0
2006	15	60.9	24.9	6.6	127.8	159.3
2005	15.0	33.7	31.0	6.8	167.7	163.3
2004	13.4	33.7	29.9	8.0	152.7	158.6
2003	14.7	27.9	22.5	8.5	117.1	153.4
2002	10.6	33.7	15.8	7.0	120.1	132.0
2001	11.1	27.4	20.9	6.5	132.8	121.2
2000	8.8	43.5	9.5	3.5	124.2	120.3
1999	10.7	22.7	16.4	5.5	127.4	120.4

Source: ministère de l'agriculture et du développement rural, statistiques agricoles, 1999-2011.

نلاحظ من الجدول تطور إنتاجية الهكتار، بالرغم من تذبذبه خلال بعض السنوات إلا أن إنتاجية الهكتار بصفة عامة سجلت ارتفاعا فمثلا إنتاجية الهكتار من الحبوب الشتوية كانت 10.7 قنطار عام 1999 لترتفع إلى 16.5 قنطار للهكتار عام 2011، في ما يخص الحبوب الصيفية فإن إنتاجيتها في تذبذب ففي سنة 2007 وصلت إلى 102.8 قنطار للهكتار لتتخفص سنة 2011 إلى 42.1 قنطار للهكتار، كذلك هو الحال بالنسبة للمحاصيل الصناعية سجلت أعلى نسبة سنة 2008 بـ 192.5 قنطار للهكتار لتتخفص سنة 2011 إلى 188.5 قنطار للهكتار، أما الخضار فسجلت أعلى نسبة من 120.4 قنطار للهكتار سنة 1999 إلى 185.2 قنطار للهكتار في سنة 2011، كذلك هو الحال بالنسبة لكل من المحاصيل العلفية والبقول فإن إنتاجيتها في ارتفاع من سنة لأخرى.

جدول رقم (06): تطور إنتاجية الهكتار بالنسبة للفواكه من 1999-2011
الوحدة: قنطار/هكتار

السنوات	الزيتون	الفواكه ذات النواة	التين	الحمضيات	أشجار النخيل	الكروم
2011	23.2	54.2	17.4	167.0	49.5	63.8
2009	13.1	51.3	17.3	139.4	46.2	54.5
2007	11.4	39.1	13.8	144.9	48.2	31.9
2006	15.1	60.3	18.7	184.2	31.9	52.9
2005	13.2	55.2	15.1	142.6	34.9	48.0
2004	20.7	51.4	14.1	139.8	32.4	45.4
2003	8.0	51.3	14.4	130.4	36.7	46.0
2002	10.8	49.6	15.2	122.9	34.6	43.3
2001	11.3	43.8	10.7	112.8	41.9	38.1
2000	12.9	41.8	15.1	104.6	35.9	40.0
1999	21.9	43.5	14.2	111.2	42.7	35.2

Source: ministère de l'agriculture et du développement rural, statistiques agricoles 1999-2011.

هي الأخرى سجلت ارتفاعا في إنتاجية الهكتار كما هو مبين في الجدول أعلاه، فعلى سبيل المثال إنتاجية الهكتار من الكروم وصلت إلى 63.8 قنطار للهكتار عام 2009 بعدما كانت 35.2 قنطار للهكتار فقط عام 1999، أما الحمضيات فهي الأخرى سجلت إنتاجيتها ارتفاعا ملموسا فمن 111.2 قنطار للهكتار سنة 1999 إلى 167.0 قنطار للهكتار سنة 2011. لكن ما يلاحظ على إنتاجية الزيتون هو ارتفاعها

الضئيل من 21.9 قنطار للهكتار سنة 1999 إلى 23.2 قنطار للهكتار سنة 2011، كذلك هو الشأن بالنسبة لكل من الفواكه، التين وأشجار النخيل.

ترجع أسباب انخفاض إنتاجية بعض الأشجار إلى عدم الاهتمام بها وتعرضها للأمراض، بالإضافة إلى كبر سن بعض الأشجار وبالتالي ضعف إنتاجيتها ومردودها من الإنتاج.

III-2-2- الإنتاج الحيواني

جدول رقم (07): تطور الإنتاج الحيواني من سنة 1999 إلى 2011

السنوات	اللحوم الحمراء (قنطار)	اللحوم البيضاء (قنطار)	الحليب (لتر)	البيض (1000 قطعة)
2011	3.816.100	2.816.300	2.632.900	4.379.900
2009	3.465.960	2.092.250	2.394.200	3.838.300
2008	3.157.570	3.056.950	2.219.708	3.507.575
2007	3.201.250	2.605.850	2.184.846	3.813.000
2006	2.985.000	1.453.000	2.244.000	3.570.000
2005	3.015.680	1.685.730	2.092.000	3.444.978
2004	3.200.000	1.700.000	1.915.000	3.500.000
2003	3.004.590	1.568.000	1.610.000	3.302.000
2002	2.907.620	1.507.000	1.544.000	3.220.000
2001	2.598.550	2.010.000	1.637.210	2.160.000
2000	2.517.830	1.981.360	1.583.590	2.020.000
1999	3.142.090	2.035.100	1.558.730	1.844.000

Source: ministère de l'agriculture et du développement rural, statistiques agricoles, 1999-2011.

يلاحظ من الجدول أن إنتاج اللحوم الحمراء في تذبذب من سنة لأخرى، لكن خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2010 سجلت ارتفاعا طفيفا فبعدما كان يبلغ إنتاجه خلال الفترة 1999 بحوالي 3.142.090 قنطار ارتفع عام 2011 إلى 3.816.100 قنطار، أي بنمو إيجابي بنسبة 306000 قنطار (+9 بالمائة) مقارنة مع الأهداف المحددة في إطار عقود النجاعة لسنة 2011 المقدرة بـ3.5 مليون قنطار مقارنة مع الأهداف المسطرة في عقود النجاعة حققت كل من ولايات: سيدي بلعباس، الجلفة، المسيلة وباتنة نتائج إيجابية أما بالنسبة التي لم تبلغ أهدافها نجد كل من سكيكدة وسوق أهراس.

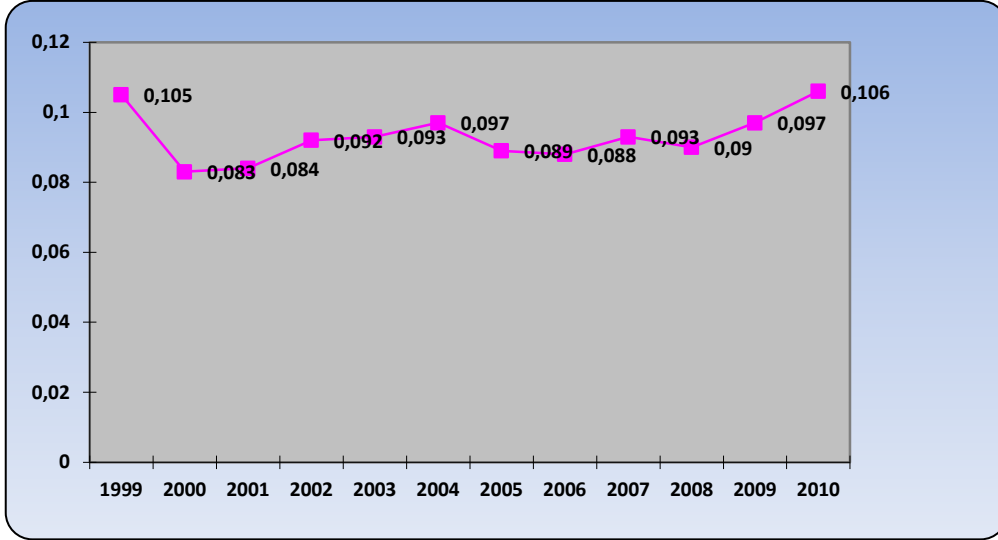
كذلك فيما يخص اللحوم البيضاء التي سجلت هي الأخرى ارتفاعا طفيفا في إنتاجها من 2.035.100 قنطار خلال 1999 إلى 2.816.300 قنطار في عام 2010، أي بنمو يقدر بـ42.000 قنطار أي (+2 بالمائة) مقارنة مع الأهداف المحددة في إطار عقود النجاعة لسنة 2011 والمقدرة بـ2.77 مليون قنطار، ومقارنة مع مدى تنفيذ عقود النجاعة حققت كل من ولايات: تيزي وزو، الجلفة، ميلة وباتنة نتائج إيجابية، أما بالنسبة للولايات التي لم تبلغ أهدافها هي: تلمسان، بومرداس، البويرة وسكيكدة.

في المقابل سجل إنتاج كل من الحليب والبيض ارتفاعا ملحوظا، فقد وصل إنتاج الحليب إلى 2.632.900.000 لتر عام 2011 مقارنة بـ1.558.730.000 لتر خلال الفترة 1999، مقارنة مع الأهداف المسطرة في عقود النجاعة المخصصة نجد كل من ولايات باتنة، سطيف وتيزي وزو التي حققت نتائج كبيرة، أما بالنسبة للولايات التي لم تحقق أهدافها نجد 21 ولاية خاصة منها: سكيكدة، عنابة وبسكرة. إلا أن الإشكالية في تنظيم عمليات جمع الحليب لا تزال قائمة.

كما نلاحظ أن إنتاج البيض وصل عام 2011 إلى 4.379.900.000 بيضة مقارنة بإنتاج سنة 1999 حيث بلغ الإنتاج فيها 1.844.000.000 بيضة مسجلا بذلك ارتفاعا في نسبة الإنتاج بحوالي أربعة أضعاف.

أما فيما يخص تطور نصيب الفرد الجزائري من الإنتاج الحيواني فالشكل الموالي يوضح نصيب الفرد من الإنتاج الحيواني خلال الفترة 1999 إلى 2010.

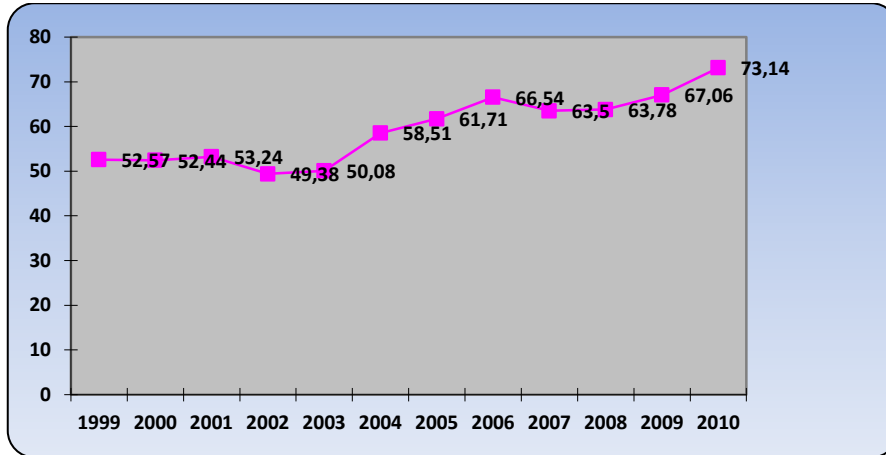
شكل رقم (02): تطور نصيب الفرد الجزائري من المنتجات الحيوانية: اللحوم الحمراء 1999-2010



المصدر: من إعداد الطالبة، بناء على المعطيات الجدول رقم (07).

يمكن القول بأن نصيب الفرد من الإنتاج الحيواني منخفض خاصة فيما يخص اللحوم بنوعيتها، حتى وإن تحسنت لكن بنسب ضئيلة كما هو الحال في اللحوم الحمراء حيث بلغ نصيب الفرد منها سنة 2010 حوالي 0.106 قنطار للفرد، بعدما كان سنة 1999 حوالي 0.105 قنطار للفرد.

الشكل رقم (03): تطور نصيب الفرد الجزائري من المنتجات الحيوانية: الحليب خلال الفترة 1999-2010



المصدر: من إعداد الباحثة، بناء على المعطيات الجدول رقم (07).

أما نصيب الفرد من الحليب فهو في تحسن مستمر وإن لوحظ وجود تذبذب لكن الصفة الغالبة هو ارتفاع نصيب الفرد منه، فبعدما كان نصيب الفرد من الحليب 52.57 لتر سنة 1999 قفز نصيبه إلى 73.14 لتر للفرد، لكن مع ذلك مزال إنتاج الحليب دون المستوى إذا ما قورن بالكميات المستوردة.

III-3- النتائج على مستوى التجارة الخارجية

سوف نتحدث عن النتائج المحققة في كل من الصادرات والواردات، وما مدى مساهمة السياسة الزراعية في تخفيض فاتورة الواردات، خاصة أننا نعلم بأن الجزائر بلد تابع غذائيا للخارج طوال السنوات الماضية.

III-3-1- الواردات

جدول رقم (08): الواردات الغذائية والزراعية في الجزائر من سنة 2000 إلى 2011

الوحدة: مليون دولار

المجموعات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2011
الأغذية	2415	2395	2740	2678	3597	3587	3800	4954	7813	5863	6058
السلع الزراعية	85	155	148	129	173	160	96	146	174	233	341
المجموع	2500	2550	2888	2807	3770	3747	3896	5100	7987	6096	6399
السلع المستهلكة	1393	1466	1655	2112	2797	3107	3011	5243	6145	6397	5836
المجموع	3893	4016	4543	4919	6567	6854	6907	10343	14132	12493	12235

Source: <http://www.douane.gov.dz/pdf/Evolution%20des%20indicateurs/Evolution%20du%20commerce%20exterieur%20de%20l%27Algerie%20par%20groupes%20d%27utilisation.pdf>

الملاحظ هو الارتفاع المستمر والمتزايد في مبالغ الأغذية المستوردة، ففي سنة 2000 بلغت 2415 مليون دولار لترتفع إلى 6058 مليون دولار سنة 2011، أما أعلى قيمة سجلت سنة 2008 إذ وصلت إلى 7813 مليون دولار وذلك راجع للأزمة العالمية للغذاء والتي كان سببها ارتفاع أسعار السلع الغذائية. أما فيما يخص مجموعة السلع الزراعية هي الأخرى سجلت ارتفاعا، بالرغم من تذبذبه من سنة لأخرى ففي سنة 2000 بلغت قيمتها 85 مليون دولار لترتفع إلى 341 مليون دولار سنة 2011. وإذا جمعنا كل من مبالغ الأغذية والسلع الزراعية تصبح القيم كما يلي: بلغت قيمة الواردات لسنة 2011 حوالي 6399 مليون دولار بعدما كانت 2500 مليون دولار سنة 2000. أما إذا جمعنا مبالغ كل من الأغذية، السلع الزراعية والسلع المستهلكة فإن الأرقام تتضاعف مما يؤكد لنا ضخامة فاتورة الواردات من هذه السلع، حيث بلغت قيمة هذه المواد مجتمعة سنة 2011 حوالي 12235 مليون دولار بعدما كانت 3893 مليون دولار سنة 2000، هذه الأرقام تؤكد لنا بأن الجزائر بلد مستورد صافي للغذاء ويبين لنا ضعف السياسات الزراعية في تحقيق أهدافها وقشلها في بلوغ ما سطر له، وهذا يؤدي إلى تعميق الفجوة الغذائية في الجزائر وبالتالي زيادة اعتمادها على الخارج مما يدل على تبعيتها غذائيا.

يجب الإشارة إلى أن ارتفاع قيمة الواردات من المواد الغذائية لا يمكن إرجاعه إلى ارتفاع الكمية فقط، بل يوجد عامل آخر ساهم في ارتفاع قيمة الواردات الغذائية وهذا العامل يتمثل في ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية.

في سنة 2005 نجد في المرتبة الثالثة مجموعة المواد الغذائية، (المزروعات 39 بالمائة، الألبان ومشتقاتها 21 بالمائة، السكر 8 بالمائة، اللحوم 6 بالمائة والقهوة والشاي 4 بالمائة) بمبلغ قدره 3.587 مليار دولار أي 17.81 بالمائة من مجموعات الواردات لسنة 2005، مقارنة بـ 3.597 مليار سنة 2004 دولار بانخفاض طفيف قدره 0.75 بالمائة⁽³⁰⁾.

أما في سنة 2006 احتلت واردات المواد الغذائية المرتبة الثالثة بقيمة تقدر بـ 3.800 مليار دولار أمريكي أي 17.52 بالمائة من مجموع الواردات لسنة 2006 مقابل 3.587 مليار دولار خلال 2005 بزيادة ضئيلة 2.59 بالمائة، تتعلق بالسميد والدقيق 1.227 مليار دولار، الحليب والمنتجات اللبنية 655 مليون دولار، السكر 420 مليون دولار، البن والشاي 167 مليون دولار، اللحوم 153 مليون دولار والحبوب الجافة وغير ذلك 137 مليون دولار⁽³¹⁾.

أما بالنسبة لسنة 2007، تشغل المواد الغذائية المرتبة الثالثة من المجموع الكلي للواردات بمبلغ 2.260 مليار دولار ما يمثل نسبة 17.80 بالمائة من مجموع الواردات للسداسي الأول لسنة 2007، في حين بلغت في عام 2006 ما قيمته 1.868 مليار دولار مسجلة بذلك ارتفاعا نسبته 20.99 بالمائة⁽³²⁾. في حين بلغت قيمة الواردات من المنتجات الغذائية خلال السداسي الأول من سنة 2008 مبلغ 3.79 مليار أي بنسبة 21.17 بالمائة من الحجم الإجمالي حيث سجلت أهم المنتجات التابعة لها ارتفاعا قدر بمبلغ 1.49 مليار دولار 64.41 بالمائة.

إذا تبقى الجزائر رهينة السوق الدولية وتعاني من تبعية كبيرة وهو ما يكشف عنه الارتفاع القياسي لوارداتها من المواد الغذائية التي قدرت بـ 7.167 مليار دولار سنة 2008 مقابل 4.959 مليار دولار سنة

2007 بنسبة زيادة بلغت 55.75 بالمائة، وتأتي الحبوب على رأس القائمة بـ3.967 مليار دولار سنة 2008 مقابل 1.977 مليار دولار عام 2007 بزيادة بلغت 101.61 بالمائة، أما الحليب بلغت قيمة وارداته 1.295 مليار دولار مقابل 1.063 مليار دولار عام 2007 بزيادة بلغت 21.72 بالمائة، فيما بلغت فاتورة استيراد السكر 438.6 مليون دولار مقابل 428.4 مليون دولار سنة 2007.

أظهرت الأرقام المقدمة من طرف المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات تراجعاً معتبراً لفاتورة واردات المواد الغذائية الأساسية خلال السداسي الأول من سنة 2009، فقد سجلت انخفاضا بنسبة 54.24 بالمائة خلال شهر جويلية 2009، فاتورة الحبوب والطحين والدقيق 173 مليون دولار مقابل 408 مليون دولار سنة 2009 مسجلة بذلك انخفاضا بنسبة 57.6 بالمائة، أما فاتورة السكر سجلت هي الأخرى تراجعاً بنسبة 56.52 بالمائة بما أنها انتقلت إلى 20 مليون دولار مقابل 46 مليون دولار خلال نفس الفترة، كما تراجعت فاتورة الحبوب الجافة بنسبة 38.46 بالمائة والبن والشاي بتراجع قدر بـ29.41 بالمائة كما انخفضت واردات اللحوم بـ22.22 بالمائة⁽³³⁾.

كما انخفضت الواردات الغذائية الجزائرية خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2011 بـ4.21 بالمائة منتقلة إلى 4.41 مليار دولار مقابل 4.60 مليار دولار خلال نفس الفترة من السنة الماضية⁽³⁴⁾.

ارتفعت الواردات الجزائرية خلال الثلاثي الأول من سنة 2012، حيث سجلت مواد التجهيز أكبر نسبة ارتفاع بـ44.44 بالمائة بقيمة 104 مليون دولار ثم فئة المواد الغذائية بـ41.04 بالمائة أي بقيمة 646 مليون دولار (القيمة الإجمالية 2.22 مليار دولار)، باستثناء فئة البقول الجافة التي سجلت انخفاضا طفيفا 0.2 بالمائة بحيث بلغت 93.58 مليون دولار، الحليب ومشتقاته + 89.06 بالمائة بقيمة 404.66 مليون دولار ثم الحبوب والدقيق والطحين + 64.04 بالمائة أي 857.79 مليون دولار واللحوم + 51.85 بالمائة أي 42.38 مليون دولار، كما عرفت مجموعة القهوة والشاي ارتفاعا بنسبة 11.67 بالمائة لتبلغ 68.23 مليون دولار والسكر والمواد السكرية 10.22 بالمائة لتبلغ 273.8 مليون دولار⁽³⁵⁾.

يجب الإشارة إلى أن ارتفاع قيمة الواردات من المواد الغذائية لا يمكن إرجاعه إلى ارتفاع الكمية فقط، بل يوجد عامل آخر ساهم في ارتفاع قيمة الواردات الغذائية وهذا العامل يتمثل في ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية، أي أن أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية مرتفع خاصة فيما يخص بعض المواد الغذائية؛ كالحبوب، السكر و الزيت... الخ.

III-2-3- الصادرات

جدول رقم (09): الصادرات الغذائية والزراعية الجزائرية من سنة 2000 إلى 2011
الوحدة: مليون دولار

	2011	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
الأغذية	315	113	119	88	73	67	59	48	35	28	32	
السلع	1	-	1	1	1	-	-	1	20	22	11	
الزراعية												
المجموع	316	113	120	89	74	67	59	49	55	50	43	
السلع	30	49	32	35	43	19	14	35	27	12	13	
المستهلكة												
المجموع	346	162	152	124	117	86	73	76	82	62	56	

Source: <http://www.douane.gov.dz/pdf/Evolution%20des%20indicateurs/Evolution%20du%20commerce%20exterieur%20de%20l%27Algerie%20par%20groupes%20d%27utilisation.pdf>

تشير النتائج المبينة في الجدول أن الصادرات الغذائية في ارتفاع إلى أن بلغت 315 مليون دولار سنة 2011 بعدما كانت 32 مليون دولار سنة 2000، أما مبالغ السلع الزراعية فهي إن وجدت منخفضة جدا سجلت أعلى نسبة سنة 2001 بـ22 مليون دولار وفي معظم السنوات قدرت بـ1 مليون دولار وفي سنوات أخرى لا توجد.

أما فيما يخص السلع المستهلكة سجلت صادراتها مبالغ منخفضة بلغت 13 مليون دولار سنة 2000، والملاحظ هو الارتفاع النسبي والتدريجي لهذه القيم إذ وصلت إلى 30 مليون دولار سنة 2011، أما أعلى قيمة فسجلت سنة 2009 بـ49 مليون دولار.

بصفة عامة هذه المواد سجلت ارتفاعا وإن كان بنسب ضئيلة جدا في سنة 2000 كانت قيمتها 56 مليون دولار لتصل إلى 346 مليون دولار سنة 2011، هذه الأرقام مشجعة إلى حد ما لكنها غير كافية بالإضافة إلى أنها جد منخفضة إذا ما قورنت بالواردات التي ترتفع بسرعة كبيرة، وعليه لا يوجد مجال للمقارنة بين الواردات 12235 مليون دولار سنة 2011 والصادرات 346 مليون دولار لنفس السنة. سجلت الصادرات الغذائية لسنة 2005 ما يلي: التمور 18.5 مليون دولار أي 2 بالمائة من الصادرات خارج المحروقات، وبانخفاض قدره 2 بالمائة مقارنة بسنة 2004⁽³⁶⁾.

تبقى الصادرات خارج المحروقات مهمشة، وبلغت صادرات التمور خلال السداسي الأول لسنة 2007 مبلغ 10.23 مليون دولار ما يعادل 1.90 بالمائة من الصادرات خارج المحروقات مسجلة بذلك انخفاضا نسبته 2.29 بالمائة مقارنة بالسداسي الأول لسنة 2006، أما العجائن الغذائية بلغت 4.85 مليون دولار ما يعادل 0.91 بالمائة من الصادرات خارج المحروقات مسجلة ارتفاعا بـ 301.64 بالمائة مقارنة بالسداسي الأول لسنة 2006.

أما صادرات المواد الغذائية السداسي الأول 2007 بلغت 43 مليون دولار أي بنسبة 0.15 بالمائة، أما خلال السداسي الأول لسنة 2008 فبلغت 66 مليون دولار أي 0.16 بالمائة⁽³⁷⁾.

مما يؤكد على أن صادرات الجزائر للمنتجات الغذائية تبقى ضئيلة هو أنها لم تبلغ سوى 113 مليون دولار سنة 2009 مسجلة انخفاضا بـ 6 بالمائة مقارنة بسنة 2008، مقابل 5.863 مليار دولار من واردات المنتجات الغذائية خلال 2009، وإضافة إلى أنه من مجموع الصادرات خارج المحروقات خلال الخمس السنوات الأخيرة لم تمثل صادرات المنتجات الغذائية سوى 5 بالمائة، صدرت الجزائر خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2011 مواد غذائية بـ 225 مليون دولار (+ 0.54 بالمائة).

III-3-3- الميزان التجاري الغذائي والزراعي

ما زال الميزان التجاري الزراعي الجزائري يسجل عجزا، والمشكل أن هذا العجز يرتفع ويزيد من سنة لأخرى هذا ما يدل على أن الواردات الغذائية مرتفعة جدا.

جدول رقم: (10): الميزان التجاري الغذائي والزراعي في الجزائر من سنة 2000 إلى 2011
الوحدة: مليون دولار

2011	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
316	113	120	89	74	67	59	49	55	50	43	الصادرات الغذائية والزراعية
6399	6096	7987	5100	3896	3747	3770	2807	2888	2550	2500	الواردات الغذائية والزراعية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الصادرات - الواردات
6083	5983	7867	5011	3822	3680	3711	2758	2833	2500	2457	

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدولين رقم 8 و 9.

بطبيعة الحال فإن الميزان التجاري الغذائي- الزراعي يسجل عجزا مستمرا والأسوأ من ذلك هو تفاقم هذا العجز من سنة لأخرى، حيث سجلت سنة 2011 عجز بقيمة -6083 مليون دولار بعدما كان - 2457 مليون دولار سنة 2000، وسجلت أعلى نسبة عجز سنة 2008 بـ -7867 مليون دولار. إن هذه الأرقام تثبت لنا الوضع الذي آلت إليه الزراعة الجزائرية وتبين لنا بأن الجزائر مستورد صافي للغذاء، والجدير بالذكر في هذا المجال أن مدخلات الزراعة الجزائرية مستوردة مما يزيد من تأزم الوضع الغذائي، إذن الجزائر تابعة غذائيا للخارج ونذكر جيدا مخاطر هذه التبعية على الاقتصاد الجزائري.

الخاتمة

اتبعت الجزائر مجموعة من السياسات سعيا منها لتحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة وبالتالي توفير الغذاء للسكان، ولقد ظهرت التنمية الريفية وإعادة حيوية المناطق الريفية كمواضيع ذات أولوية بالنسبة للاقتصاد الجزائري، سعيا منها لفك العزلة وتطوير تلك المناطق النائية وتوفير المرافق الاجتماعية للحد من الهجرة وتحسين الظروف المعيشية لسكانها، وبالتالي المساهمة في تطوير النشاط الزراعي وتخفيض نسبة البطالة والفقر الريفي... الخ.

لكن بالرغم من تلك الجهود المبذولة من طرف الدولة إلا أن تلك السياسات الزراعية المتبعة في الجزائر لم تنجح في تحقيق تنمية زراعية بمفهومها التقليدي، فما بالك بتحقيق تنمية زراعية مستدامة!، وبالتأكيد فشلها في تحقيق الأمن الغذائي لمواطنيها وما يدل ويؤكد على ذلك هو اتساع الفجوة الغذائية وزيادة التبعية الغذائية للخارج، أي اعتماد الجزائر في تأمين الغذاء على الخارج ما يدل على أن الجزائر مازالت دولة تابعة غذائيا للخارج.

إن مسألة تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر لا يمكن أن تصبح حقيقة فعلية إلا من خلال توفير عدة شروط، لأن شروط تحقيق الأمن الغذائي غير متوفرة الآن، وأولى هذه الشروط تحقيق الأمن المائي، وعليه فالجزائر لا تزال بعيدة كل البعد على تحقيق أمنها الغذائي.

نتائج الدراسة: مكنتنا معالجة هذا الموضوع من التوصل إلى النتائج التالية:

- 1- تركز السياسات الزراعية على عدة نقاط تتمثل في:
 - سياسات الأمن الغذائي تركز على محور الاكتفاء الذاتي دون المحاور الأخرى.
 - تركز على الإنتاج دون التسويق والتصنيع الزراعي.
 - مشكل التسويق وتطوير الأسواق الداخلية والتصدير مازال قائما.
 - ضعف الخدمات المساندة هو السبب الرئيسي للفجوة في الإنتاجية الزراعية.
- 2- أدى الاعتماد على المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية إلى ارتفاع الإنتاج الزراعي وزيادة الأراضي الزراعية، إذ توجد بعض المواد تضاعف إنتاجها خمسة أضعاف كما هو الحال بالنسبة لإنتاج الكروم، هذه النتائج المشجعة التي حققها القطاع الفلاحي غير كافية بالنظر إلى الطاقات المسخرة
- 3- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية يعاني من نقص الشفافية والمساواة في تقديم الدولة للمساعدات لمختلف شرائح الفلاحين.
- 4- يعاني الفلاحون من مشكلة البيروقراطية التي تعيق الحصول على التجهيزات والعتاد حيث تأخذ الترتيبات الإدارية وقتا طويلا بالإضافة إلى سوء التسيير وتفشي ظاهرة الفساد الإداري (الرشوة).
- 5- ضعف أو بالأحرى انعدام التوجيه المقدم للفلاحين.
- 6- يرجع سبب فشل السياسات الزراعية في الجزائر أساسا لعدم انطلاقها من الواقع وعدم اهتمامها بالرأس المال البشري الذي يلعب دورا هاما في نجاح أي سياسة.
- 7- المركزية في اتخاذ القرارات في وضع السياسات والمخططات الفلاحية والريفية، مما أدى إلى عدم تقبلها وإهمالها لكثير من الجوانب ذات أهمية كبيرة.
- 8- يبقى ترسيخ المخططات ميدانيا بالرغم من الجهود المبذولة ضعيفا، وهذا لعدم أخذه كما ينبغي بالمعطيات الاقتصادية والاجتماعية فهو يعمل بشكل تقريبي مع غياب المراقبة والمتابعة الفعالة.
- 9- توجه الدولة إلى دعم القطاع الفلاحي ليس كفيلا لوحده بتحسين مستوى هذا القطاع، لأن هذا الدعم أثبت فشله، لأن المشكلة لا تتعلق بالتمويل بقدر ما تتعلق بالفلاحين ذاتهم (تراجع اهتماماتهم بالقطاع الفلاحي، تحويل مجال أنشطتهم الفلاحية إلى مجالات أخرى سريعة الربح كالتجارة والصناعة... الخ).
- 10- بالرغم من وضع الدولة لمخططات وسياسات تعنى بالجانب الريفي، إلا أن هذا الأخير لا يزال يعاني عديد النقائص مثلا: إغفال مشاركة الأطراف الفاعلة.
- 11- فيما يخص التمويل الفلاحي فبالرغم من وجود عدة هيئات رسمية للإقراض إلا أنه لا يزال دون المستوى المطلوب وما يزال يشكل عائقا في التنمية الريفية والفلاحية، مع أن معدلات القروض الزراعية في ارتفاع إلا أن هذه الأخيرة تفتقر للمتابعة.
- 12- تعتبر مشكلة العقار من أصعب المشاكل التي تعيق تطور القطاع الفلاحي.

13- تعد الجزائر من أكبر مستوردي الغذاء على المستوى العالمي (خاصة الحبوب)، والملاحظ هو ارتفاع الواردات الغذائية من سنة لأخرى وهذا يدل على أن الجزائر بلد مستورد صافي للغذاء، مما يزيد من حدة وصعوبة هذه المشكلة هو ارتفاع قيمة الواردات الغذائية من سنة لأخرى إلى أن بلغت 6058 مليون دولار سنة 2011 هذا من جهة ومن جهة أخرى ارتفاع أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية وهذا يؤثر بدوره على القدرة الشرائية للفرد الجزائري التي تتميز بضعفها.

14- الصادرات الغذائية بالرغم من ارتفاع قيمتها من سنة لأخرى إلا أنها تبقى ضعيفة جدا إذا ما قورنت بالواردات الغذائية، فهناك فرق كبير بينهما، ففي سنة 2011 بلغت الصادرات من المواد الغذائية 315 مليون دولار، وهنا نلاحظ الفرق الكبير بين الصادرات والواردات التي سجلت في نفس السنة مبلغ قدر بـ 6058 مليون دولار.

الاقتراحات

خلاصة لما سبق ذكره نعتبر أنه من الصعب إيجاد حلول نهائية لكامل مشاكل هذا القطاع، لكن كل ما يمكن عمله هو فقط ذكر الخطوط العريضة لبعض الحلول التي يجب أن تمر عبر الاقتراحات التالية:

1) في مجال السياسات الزراعية:

- ✓ الاهتمام أكثر بسياسة التنوع الحيوي.
- ✓ زيادة إنتاجية واستدامة زراعة الحيازات الصغيرة
- ✓ فصل السياسات الزراعية عن التغيرات السياسية للبلاد.
- ✓ الاهتمام أكثر بالسياسات المساندة كالإرشاد والبحث الزراعي ؛
- ✓ العمل على تدعيم مراكز البحوث و التدريب والإرشاد الفلاحي لتقوم بدورها الحقيقي .
- ✓ في أما مجال الاستثمار والصناعات الغذائية فلا بد من:
- يجب توفير ظروف المناخ الاستثماري المحفز للمستثمرين و الفلاحين، سواء للقطاع الخاص أو العام، وأهمها الاستقرار السياسي و الأمن.
- تشجيع الاستثمار الفلاحي، بالقضاء على الفساد الإداري و البيروقراطي و وضع تشريعات قانونية مناسبة تنسم بالشفافية.
- إعطاء الأولويات للصناعات التي تخدم الزراعة و الاهتمام أكثر بالصناعات الغذائية .
- ✓ أما فيما يخص سياسة تحسين الأراضي واستصلاحها فلا بد من :
- وضع وسن قوانين تمنع البناء على الأراضي الصالحة للزراعة.
- زيادة المساحات المروية عن طريق استصلاح الأراضي بواسطة الري وتطوير التقنيات الموفرة للمياه.
- حماية المساحات الزراعية من المضاربة العقارية.
- ترشيد طرق توزيع الأراضي وتطوير المحاصيل الزراعية الموجهة للتصدير.
- تحسين المنافسة وتشجيع الاستثمار والاهتمام بالتكوين والإرشاد الفلاحي.
- الحد من مركزية القرارات وعدم تهميش الفلاحين وإشراكهم في عملية اتخاذ القرارات ووضع السياسات ذات الصلة بنشاطهم، أي الانطلاق من أرض الواقع.
- ✓ لنجاح سياسة التمويل الفلاحي لابد من:
- تكتيف التمويل المالي للقطاع الفلاحي و تحديث هيكله .
- التسيير الجيد للموارد المالية و تحسين الخدمات المصرفية.
- الشفافية في توجيه المساعدات مع المشاركة الفعلية لأصحاب المهنة عن طريق الغرف الفلاحية.
- ترشيد سبيل التمويل الفلاحي.

2) في مجال الإنتاج الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي

- إن مسألة تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر لا يمكن أن تصبح حقيقة فعلية إلا من خلال توفير شروط تتمثل فيما يلي:
- ✓ تبدأ بالأساس من الأمن المائي.
- ✓ المحافظة على الموارد الجينية.
- ✓ التصدي للظواهر البيئية السلبية.

- ✓ الاستصلاح للأراضي وفتح وتسهيل الاستثمار في هذا المجال.
- ✓ كما أن التغيرات المناخية أصبحت تؤثر سلباً على مردود النشاط الفلاحي في العالم بصفة عامة.
- ✓ ومن العوامل المساعدة على تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر إضافة إلى شرط مياه الري، التنوع الإحيائي النباتي والحيواني.
- ✓ فتح وتسهيل الاستثمارات الكبيرة سواء كانت محلية أو أجنبية.
- ✓ التركيز أكثر على المنتجات ذات الاستهلاك الواسع كالحبوب والخضروات.... الخ، هذا لا يعني إهمال المنتجات الأخرى.

(3) لتحقيق زراعة مستدامة

- ✓ تبني العديد من الممارسات الزراعية المستدامة التي يمكن أن تحل محل الممارسات الضارة.
- ✓ تطوير السياسات التي تحافظ على هيكل مزرعي متنوع ومتجدد وتطور المجتمعات الريفية.
- ✓ أخذ مبدأ التنمية المستدامة بالاعتبار في جميع القرارات العملية.
- ✓ اعتماد أساليب زراعية تراعي الظروف المحلية وقدرتها.
- ✓ تقديم دعم سياسي للتنمية الزراعية المستدامة يركز على فهم واضح لما تتطلبه العملية ولما يتوقع لها من نتائج إيجابية.
- ✓ ترشيد استخدام المبيدات والأسمدة الكيميائية، والتوسع في استخدام وتطبيق أساليب مكافحة الحيوية المتكاملة للآفات.

قائمة الهوامش والمراجع

- (1). زيدان زهية، واقع وتحديات الأمن الغذائي في العالم العربي- حالة الجزائر-، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، الجزائر، 2001، ص2.
- (2). محمد رفيق أمين حمدان، الأمن الغذائي؛ نظرية ونظام وتطبيق، الطبعة الأولى، دار النشر: دار وائل للطباعة والنشر الأردن، سنة 1999، ص16.
- (3). السيد محمد السريتي، الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية رؤية إسلامية دراسة تطبيقية على بعض الدول العربية، دار النشر: دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، سنة 2000، ص 10.
- (4). جهاد صبحي عبد القادر محمد القطيط، إستراتيجية الأمن الغذائي في العالم العربي من المنظور إسلامي، القاهرة 2008. تاريخ الإطلاع 2010/02/28
- على الموقع الإلكتروني: www.ibrahimomran.com
- (5). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، المؤرخة في 10 أوت 2008 الموافق لـ: 8 شعبان 1429، المادة 3، ص6.
- (6). محمود الأشرم، التنمية الزراعية المستدامة العوامل الفاعلة، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، مارس 2007، ص 49.
- (7). المرجع السابق، ص49.
- Center for integrated agricultural Systems* : هو مركز أبحاث في جامعة ويسكونسن ماديسون ، كلية العلوم الزراعية والحياة ، وهو جزء من معهد ولاية ويسكونسن للزراعة المستدامة ، أنشأ سنة 1989 لبناء اتحاد البحوث الزراعية المستدامة للبرامج التي تستجيب لاحتياجات المزارع والمواطن وإشراكهم في وضع الخطط البحثية، ويسكونسن: هي ولاية تقع في شمال الولايات المتحدة الأمريكية ، تشتهر بإنتاج الأجبان والألبان وتحتل المركز الأول في هذا المجال على مستوى البلاد.
- (8). أحمد أبو زيد الرسول، السياسات الاقتصادية الزراعية-رؤى معاصرة، الطبعة الأولى، دار النشر: مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، 2004، ص224.
- (9). محمود الأشرم، التنمية الزراعية المستدامة – العوامل الفاعلة، مرجع سبق ذكره، ص 26.
- (10). محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، دار النشر: عالم المعرفة، الكويت ، فيفري 1998، ص131.
- (11). أحمد أبو اليزيد الرسول، السياسات الاقتصادية الزراعية-رؤى معاصرة، مرجع سبق ذكره، ص 225.
- (12). Daou lies, Essai d'évaluation de l'efficience économique du programme de reconversion agricole, cas de la wilaya de bouira, mémoire de magister, université Bejaïa, ALG, juin 2006, p 38.
- (13). Ministre délégué chargé du développement rurale, stratégie de développement rural durable; présentation de la stratégie nationale, 31 janvier 2004, p50-52.
- (14). Ibid, p57.
- (15). Ibid, p 61-63.
- (16). المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر، 2010، ص1.
- (17). Présentation de la politique de renouveau agricole et rural an Algérie et du programme quinquennal 2010-2014, MADR, novembre 2010, p1.
- (18). أحمد مدني، عبد القادر مطاي، دور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في دعم التنمية المحلية، الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر: واقع وآفاق، المركز الجامعي برج بوعريبيج، 14-15 أفريل 2008، ص 5-9.
- (19). تجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي، غرفة الفلاحة لولاية سطيف، أكتوبر 2008 .
- (20). بوعافية رضا، أنظمة استغلال العقار الفلاحي في الجزائر، مذكرة ماجستير في القانون العقاري غير منشورة، كلية الحقوق جامعة باتنة، الجزائر، 2009، ص 93.
- (21). حوشين كمال، إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، الجزائر، 2007، ص 163-164.
- (22). المرجع السابق، ص 189.
- (23). المرجع السابق، ص 190-192.
- (24). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 49، المؤرخة في 18 نوفمبر 1990 الموافق لـ 1 جمادى الأولى 1411 هـ، المادة 36، ص 1564.
- (25). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 49، المؤرخة في 18 نوفمبر 1990 الموافق لـ 1 جمادى الأولى 1411 هـ، المادة 49، ص 1565.
- (26). وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الاجتماع التقييمي الفصلي للقطاع الزراعي، 7 فيفري 2011، ص1.
- (27). بهلول عبد المجيد، زيادة الإنتاجية والمساحات المزروعة بالحبوب في الجزائر موسم (2008-2009)، مجلة الزراعة والتنمية في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية والزراعة، العدد 1 و 2، 2009، ص 28.
- (28). المرجع السابق، ص1.
- (29). <http://www.ons.dz/-Population-et-Demographie-.html> تاريخ التصفح 2011/03/14
- (30). إحصائيات التجارة الخارجية، وزارة التجارة الجزائرية سنة 2005، ص2. تاريخ التصفح: 2011/05/10. على الموقع الإلكتروني:
- <http://www.mincommerce.gov.dz/fichiers/tijaraarkam.pdf>
- (31). إحصائيات التجارة الخارجية، وزارة التجارة الجزائرية، 2006، ص1. تاريخ التصفح: 2011/05/10. على الموقع الإلكتروني:
- <http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers/stat06ar.pdf>
- (32). إحصائيات التجارة الخارجية للسداسي الأول لسنة 2009. تاريخ التصفح: 2011/05/23

- <http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers09/statsem09ar.pdf>
(33) التجارة الخارجية: انخفاض الواردات خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2011. تاريخ التصفح 2012/05/23، على موقع وزارة التجارة الجزائرية.
- <http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers10/cnisar1010.pdf>
(34) إحصائيات التجارة الخارجية للثلاثي الأول من سنة 2012. تاريخ التصفح 2012/05/23، على الموقع الإلكتروني: www.mincommerce.gov.dz/arab/fichier11/stat_1trmstr11ar.pdf
- (35) إحصائيات وزارة التجارة الجزائرية لسنة 2005، ص4. تاريخ التصفح 2011/05/23، على الموقع الإلكتروني: <http://www.mincommerce.gov.dz/fichiers/tijaraarkam.pdf>
- (36) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التجارة؛ المديرية العامة للتجارة الخارجية، حوصلة إجمالية حول الإحصائيات التجارية الخارجية للجزائر خلال السداسي الأول لسنة 2007، ص6. تاريخ التصفح 2011/05/23، على الموقع الإلكتروني: <http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers/gcomextr07.pdf>
- (37) إحصائيات التجارة الخارجية خلال السداسي الأول لسنة 2008، ص14. تاريخ التصفح 2011/05/23، <http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers08/stat1sem0>

